SAM
Rights & Liberties

# عقد من الانهيار

تقرير حقوقي يرصد 10 سنوات من انقلاب الحوثي
على السلطة 2014 – 2024

info@samrl.org
www.samrl.org

SEP 2024

# تصدير

هذا التقرير الحقوقي الموجز يجمع شتات الألم ويرصد أرقامًا مثخنة بالدم والوجع، ليقدم صورة قاتمة لنتائج الانقلاب على الدولة اليمنية الشرعية. حربٌ حصرت اليمنيين بحرًا وجوًا وبرًا، وحولت حياتهم إلى جحيم، أفقدتهم الأمان والكرامة وحتى الأمل في غدٍ أفضل. الأسوأ من ذلك، أنها عرّت الأخلاق الإنسانية لليمني الذي حمل السلاح ضد أخيه اليمني، متسلحًا بأيدولوجيات مدمرة، بدت في النهاية عارية وقاسية. هذا التقرير يعكس عقدًا من الانهيار المستمر، ويُعد بمثابة جرد حساب مصغر للوضع الراهن، مسلطًا الضوء على حجم الدمار والجهود الضرورية للعودة إلى مسار الاستقرار والسلام.

# مقدمة:

خرج اليمنيون الي الشوارع في كانون الثاني / يناير 2011 مع وصول "الربيع العربي" للثورات الشعبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مطالبين بإقالة الرئيس صالح. رغم أن الاحتجاجات كانت سلمية في البداية، استُخدمت القوة للسيطرة عليها، بما في ذلك إطلاق النار على المتظاهرين ، رغم ان الاحتجاجات الثورية افضت الي إزاحة الرئيس السابق عن المشهد ، وبداية مرحلة جديدة تمثلت في انتخاب الرئيس هادي رئيسا خلفا للرئيس صالح ، والبدء بحوار يمني يمني الذي نشأ بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 2051 (2012) واتفاق مجلس التعاون الخليجي لتمهيد الطريق لعملية انتقالية سياسية سلمية. وشارك فيه جميع القوي اليمنية .انتهى مؤتمر الحوار الوطني في 25 كانون الثاني/ يناير 2014 باعتماد وثيقة النتائج التي شكّلت أساساً لدستور جديد

- في عام 2014 شهد اليمن تحولاً جذريًا عندما قام الحوثيون بالانقلاب على الحكومة الشرعية، مما أدى إلى سلسلة من الأحداث السياسية التي أضعفت الدولة بشكل كبير. بدأ الوضع بالسيطرة على العاصمة صنعاء، وتحول الصراع من أزمة سياسية إلى حرب مسلحة داخلية. استدعى هذا التطور تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية في 2015 لدعم الحكومة الشرعية، مما أسفر عن تصعيد النزاع وزيادة الأضرار المدنية.

- لم يكن الحوثيون جادين في انخراطهم في مؤتمر الحوار بالوصول الي اتفاق مشترك مع جميع الشركا4ا اليمنين للإدارة المرحلة الانتقالية ، ساهمت الكثير من الدول الإقليمية في تغذية الصراع واستمرار القتال ، حيث شكلت علي ما يبدوا الربيع العربي اليمني هاجسا وقلقا سياسيا لهذه الدول ، ما جعلها عاقدة العزم علي انهاء ثورة الربيع اليمني ، وقتل أحلام الشعب اليمني في العبور الي المستقبل وفق قواعد ديمقراطية متفقين عليها .

- مع انقلاب الحوثي تفاقمت الأزمة الإنسانية نتيجة للنزاع، حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بشكل كبير. أدى الصراع المستمر إلى تفكك سلطة الدولة المركزية، حيث سيطر الحوثيون على المناطق الشمالية، بينما كانت الحكومة الشرعية تحاول استعادة السيطرة على مناطق أخرى، كما زاد دخول فصائل مسلحة أخرى مثل المجلس الانتقالي الجنوبي من تعقيد المشهد السياسي.

- كان لتدخل القوى الإقليمية والدولية تأثير كبير، حيث دعمت إيران الحوثيين، مما زاد من تعقيد الصراع وصعوبة إيجاد حلول سلمية. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تقسيم اليمن إلى مناطق نفوذ منفصلة، وظهور تحديات كبيرة أمام استعادة الدولة لوحدتها وسيادتها.

- تسببت هذه الأوضاع في توقف عجلة التنمية تمامًا، حيث توقفت رواتب الموظفين وارتفعت الأسعار بشكل كبير، مما زاد من معاناة الشعب اليمني. كما أدى النزاع إلى نزوح أكثر من مليوني مدني بشكل قسري، باحثين عن الأمان بعيدًا عن مناطق الاشتباكات والمضايقات. ومع استمرار الصراع، أصبح اليمن ساحة خلفية للتدخلات الإقليمية والدولية، مما زاد من تعقيد الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

# خلفية الصراع

شكلت الاحتجاجات التي قادها الشُّبان اليمنيون في 2011 ضد سلطة الرئيس اليمني السابق «علي عبد الله صالح» مفتاحاً لانفراجة حقيقية في سبيل طي عهد حكم الفرد الذي كان يتسم بها نظام صالح إلى ممارسة الديمقراطية الحقيقية، والولوج إلى عهد الحريات السياسية والإعلامية، والبناء على ما نصت عليه مواثيق حقوق الإنسان.

وكانت تلك الاحتجاجات هي الفرصة السياسية التي ناضل الكثيرون من أجل حدوثها، فتدخلت دول «التعاون الخليجي» بين الأطراف اليمنية للخروج بخارطة طريق تؤسس لمرحلة ما بعد «علي عبد الله صالح» إذ اتفقت الأطراف السياسية ممثلة بحزب المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس صالح) وأحزاب اللقاء المشترك (الرافعة السياسية للمعارضة اليمنية وكثير من الشباب المحتجين) على ما سُمّي بوثيقة «المبادرة الخليجية» والتي نظمت الانتقال السياسي للسلطة وتوزيع المناصب السياسية، وإجراء حوار سياسي شامل.

غداة تولي الرئيس اليمني «عبدربه منصور هادي» للسلطة[1] في فبراير 2012 اتجهت الأوضاع السياسية نحو الانفراجة، حيث أصدر قراراً بتشكيل لجنة فنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل[2] تنفيذاً لوثيقة المبادرة الخليجية، فتولت اللجنة التهيئة لانعقاد مؤتمر وطني ضم كثيراً من المكونات اليمنية السياسية والمدنية والمسلحة، بما في ذلك جماعة الحوثي، وجانب كبير من الحركة الاحتجاجية الجنوبية.

أقرت هذه اللجنة جملة من التوصيات أهمها توجيه اعتذار رسمي للجنوب من قبل الأطراف التي شاركت في حرب صيف "94"، وكذا توجيه اعتذار رسمي لأبناء صعدة وحرف سفيان والمناطق المتضررة الأخرى من قبل الأطراف المشاركة في تلك الحروب، واعتبار تلك الحرب خطأ تاريخيا لا يجوز تكراره.

تبنت الحكومة اليمنية قراراً اعتذرت فيه رسمياً للجنوبيين وسكان محافظة صعدة عن الحروب التي شنها النظام اليمني السابق ضدهم، بهدف تحفيز مشاركة الجميع في الحوار الوطني ودفعه قُدُماً.[3] وتوالت فعاليات ذلك المؤتمر لمناقشة العديد من القضايا الملحة لبناء الدولة.

وفي نهاية يناير 2014 تَسلَّم الرئيس اليمني وثيقة «مؤتمر الحوار الوطني» بعد التوقيع عليها من تكويناته. عالجت تلك الوثيقة كثيراً من القضايا الشائكة؛ من بينها شكل الدولة التي نُصّ على أن تكون اتحادية بدلاً من وحدوية، إضافة إلى قضايا مصيرية أخرى تتمثل في الحكم الرشيد والديمقراطية والحريات.

وفقاً لتلك المخرجات أصدر الرئيس اليمني قراراً بتشكيل لجنة صياغة الدستور الجديد في مارس 2014، فأنجزت اللجنة أعمالها في كتابة مسودة الدستور وسَلّمت نسخته للرئيس في يناير 2015.[4]

وبالتوازي مع انعقاد جلسات مؤتمر الحوار الوطني وكتابة الدستور كانت جماعة الحوثي المشاركة في المؤتمر ولجنة صياغة الدستور تحشد مقاتليها وتسيطر على محافظة عمران شمالي اليمن، منطلقة من معقلها في صعدة، وقد شكل ذلك تهديداً كبيراً للحوار الوطني ولكيان الدولة أيضاً.

(1) فرانس 24 . عبد ربه منصور هادي يستلم الرئاسة رسميا من علي عبد الله صالح. 27L2L2021
https://bit.ly/2XhZkNM
(2) CNN العربية. اليمن: هادي يشكل لجنة التحضير لمؤتمر الحوار. 21 يوليو 2012.
yemen.hadi/index.html/14/http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/7
(3) bbc . اليمن: ما أبعاد اعتذار الحكومة من الجنوبيين والحوثيين؟ 22 أغسطس 2013.
comments_yemen_apology_130822/08/https://www.bbc.com/arabic/interactivity/2013
(4) مؤتمر الحوار الوطني الشامل. مسودة دستور اليمن الجديد.
/http://www.ndc.ye

## ثانياً: إسقاط العاصمة صنعاء

بالتوازي مع سيطرة الحوثيين على محافظة عمران[1] في يوليو 2014، أصدرت حكومة الوفاق الوطني اليمنية قراراً برفع الدعم عن المشتقات النفطية، فاتخذت جماعة الحوثي هذا القرار ذريعةً لرفض الحكومة والمطالبة باستقالتها، فبدأ أنصار الجماعة بالتجمهر المُسلّح على منافذ العاصمة صنعاء تنديداً برفع الدعم عن المشتقات النفطية، ودعى زعيم الجماعة «عبد الملك الحوثي» الحكومة للاستقالة.[2]

كثفت الجماعة وجودها المسلح حوالي ( حول) العاصمة، مع دعم واضح من قوات كانت تدين بالولاء للرئيس اليمني السابق «علي عبد الله صالح»، واندلعت اشتباكات محدودة بين هذه القوات من جهة وقوات حكومية ومسلحين موالون للحكومة الشرعية اغلبهم ينتمون لحزب الإصلاح من جهة أخرى، إلى أن تمكنت قوات الحوثيين وصالح من الإنتصار على القوات الحكومية.

(1) فرانس 24. الحوثيون يسيطرون على مدينة عمران القريبة من صنعاء. 2014/7/9.
https://bit.ly/3EhLjAN
(2) CNNعربي. الحوثيون يحاصرون صنعاء.. تحذيرات خليجية للحوثي وهادي يستنفر «الطوق الأمني» للقبائل. 20 أغسطس 2014.
https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/08/20/yemen-huthi-sanaa-attack

وصبيحة يوم الأحد 21 سبتمبر 2014 تمكنت قوات «الحوثيين وصالح» من اقتحام العاصمة والسيطرة على مطارها المدني وقاعدتها الجوية، والسيطرة على مقر «الفرقة الأولى مدرع» ومبنى التلفزيون والبنك المركزي ومقر وزارة الدفاع، وتمكنوا من حصار الرئيس «هادي» في منزله، وحصار رئيس الحكومة وعدد من الوزراء والقيادات العليا في الدولة.

استمر حصار الرئيس هادي لشهرين حتى تمكن من مغادرة صنعاء في 21 فبراير 2015 ووصل مدينة عدن بطريقة غامضة لم تُكشف تفاصيلها حتى اللحظة، يُعتقد أن جهات استخباراتية أجنبية وراء تلك العملية، وفي عدن وصف «هادي» استيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء بالانقلاب، ودعى المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات لحماية العملية السياسية ورفض الانقلاب.[3]

وتوجهت قوات الحوثيين وصالح باتجاه مدينة «عدن وتعز والحديدة» ومدن يمنية أخرى للسيطرة عليها، وغداة السيطرة عليها اطمأن الحوثيون لقدرتهم العسكرية وتمكنهم من مفاصل الدولة فأعلنواْ في فبراير 2015 إعلاناً دستورياً نص على تشكيل مجلس رئاسي، ومجلس وطني انتقالي بديلاً عن البرلمان، وتشكيل حكومة.[4]

بعد إنجاز اليمنيين وثيقة مؤتمر الحوار الوطني ومسودة الدستور أسقط «الحوثيون وصالح» تلك الوثيقتين، ومعهما مؤسسات الدولة فبدأت مرحلة فقد فيها الكثير من اليمنيين الشعور بالأمان وبدأت موجة النزوح والتشرد للكثير من المعارضين السياسيين والإعلاميين والنشطاء في رحلة ظنوها ستنتهي بسرعة لكنها امتدت لتدخل عامها السابع.

ولقد كانت السيطرة على العاصمة صنعاء مفتتح الخراب وبوابة الولوج في عهد وصف بانه الأبشع في ارتكاب جرائم جسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات صارخة لحقوق الانسان من قبل هذه الجماعة والقوات المتحالفة معها، كما كانت الفتيل الذي جلب دول التحالف العربي التي أسهمت في زيادة تأزيم الأوضاع والوصول بها إلى ما يعيشه اليمنيين من مأساة.

(3) REUTERS . هادي يهرب إلى عدن ويقول إنه مازال الرئيس.21 فبراير 2015.
https://www.reuters.com/article/oegtp-yemen-killed-ah1-idARAKBN0LP09020150221
(4) RT . « الإعلان الدستوري» للحوثيين: حل البرلمان وتشكيل مجلس رئاسي وفترة انتقالية لعامين. 2015/2/6.
https://bit.ly/3CdzDwY

# إعلان تحالف الحوثيين وصالح

على الرغم أن خيوط التحالف بين جماعة الحوثي وبين الرئيس السابق علي عبدالله صالح والقوات العسكرية الموالية له قد بدت عند اجتياحهم لمحافظة عمران، حيث وصف تقرير فريق الخبراء ذلك الهجوم بأنه «بداية فترة التحالف بين الرئيس السابق صالح والقوات الموالية له والقوات الحوثية واللجان الشعبية التابعة لها»[1] لكنهم أعلنواْ تحالفهم رسمياً باتفاقهم على تشكيل مجلس سياسي في 28 يوليو 2016.[2] ومع ذلك فكل مواقفهما السياسية والعسكرية والإعلامية قبل ذلك كانت تتخادم مع بعضها وتؤكد أنهما في مركبٍ واحد في حربهما لإسقاط العاصمة صنعاء ومؤسسات الدولة وشن حربٍ ضد الحكومة اليمنية، وتصديهما بشكل مشترك للعمليات العسكرية للقوات الحكومية ودول التحالف العربي.

(1) الأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان. تقرير رقم A/HRC/42/CRP.1. حالة حقوق الانسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر 2014.
https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/YemenGEE/Pages/Index.aspx

(2) فرانس 24. اليمن: اتفاق بين الحوثيين وحزب صالح على إنشاء مجلس لإدارة البلاد. 2016/7/28.
https://bit.ly/2XdMf8e

## تدويل الصراع في اليمن:

حوَّل انقلاب الحوثي اليمن إلى ملعب خلفي للدول الاقليمية والدولية، بما في ذلك إيران التي دعمت الحوثيين، مما أثر بشكل عميق على مسار الحرب والأوضاع الإنسانية والسياسية في البلاد، وزاد من تعقيد الصراع وجعل الحلول السلمية أكثر صعوبة، حيث لعبت هذه القوى المتدخلة دورا سلبياً، في دعم قوى مختلفة بالمال والسلاح والدعم السياسي، مما ساهم في تقسيم اليمن إلى مناطق نفوذ، منفصلة في إدارتها وقوتها، إضافة إلى خروج بعض المناطق عن سيادة الجمهورية اليمنية، كجزيرة سقطرى.

ونتيجة لتضارب المصالح بين الأطراف المتدخلة جعل من الصعب الوصول إلى توافق سياسي، إذ يسعى كل طرف لتحقيق أهدافه الخاصة، مما أدى إلى إطالة أمد الصراع وزيادة صعوبة التوصل إلى حل سياسي شامل.

وقد أثر الصراع في اليمن على استقرار المنطقة بشكل عام، حيث تسببت التوترات بين الدول المتدخلة في زيادة حدة الصراعات الإقليمية، كما أن وجود الجماعات المسلحة وانتشار الأسلحة أدى إلى زيادة التهديدات الأمنية في المنطقة، بما في ذلك تهديدات الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

تدخلت المملكة العربية السعودية بشكل مباشر في مارس 2015، حيث قادت تحالفًا عسكريًا عربيًا لدعم الحكومة الشرعية في اليمن. تمثل الهدف الرئيسي لهذا التحالف في استعادة السيطرة ودحر الحوثيين، وقدمت السعودية دعمًا عسكريًا ولوجستيًا واسعًا، بالإضافة إلى فرض حصار على الحوثيين في محاولة للحد من نفوذهم.

من جهة أخرى، كانت الإمارات العربية المتحدة لاعبًا رئيسيًا في التحالف، حيث دعمت تشكيل قوى محلية مثل المجلس الانتقالي الجنوبي، وساهمت في تدريب وتجهيز القوات اليمنية. هذا الدعم ساعد في تغيير ديناميات القوة على الأرض، وخلق واقعًا جديدًا في المناطق الجنوبية.

أما إيران، فقد اعتُبرت الداعم الرئيسي للحوثيين، حيث قدمت الدعم العسكري والمالي والتقني لهم. هذا الدعم ساهم في تعزيز قدرات الحوثيين بشكل كبير وأدى إلى تعقيد الصراع، مما جعل اليمن ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية بين إيران والسعودية.

الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا كان لها دور بارز، حيث قدمت دعمًا استخباراتيًا وعسكريًا للتحالف العربي، بالإضافة إلى تركيزها على مكافحة الإرهاب في اليمن، خاصة ضد تنظيم القاعدة. هذا التدخل الأمريكي أضاف بُعدًا آخر للصراع، لكنه لم يكن حاسمًا في تحقيق تقدم نحو السلام.

رغم الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة لتسهيل المحادثات وإيصال المساعدات الإنسانية، إلا أنها واجهت تحديات كبيرة في تحقيق تقدم ملموس نحو السلام بسبب تعقيد الموقف وتضارب المصالح بين الأطراف المختلفة.

# انهيار مؤسسات الدولة:

كان اجتياح الحوثيين للعاصمة صنعاء، إيذانًا بانهيار شاملًا للدولة اليمنية وتفكك مؤسساتها، وبنيتها الاجتماعية والاقتصادية ، مما ساهم في تعمي معاناة اليمنين ، وتهديد مستقبل اليمن ، ولعل أبرز مظاهر هذا التفكك التي يرصدها هذا التقرير ما يلي:

- انقسام السلطة التنفيذية: تسبب الصراع في تقسيم السلطة بين الحكومة المعترف بها دولياً والحوثيين، مما أدى إلى ضعف الدولة المركزية.

- انقسام السلطة التشريعية: أدى انقلاب الحوثيين إلى انقسام حاد في السلطة التشريعية، فمع سيطرتهم على صنعاء أُجبر العديد من أعضاء البرلمان على الهروب أو العمل تحت ضغوط تهدد استقلاليتهم، ما أدى إلى تعطيل شديد في عمل البرلمان، وفقدت السلطة التشريعية قدرتها على العمل بفعالية.

- انقسام السلطة القضائية: كما أن انقلاب الحوثيين أدى إلى انقسام في السلطة القضائية، حيث تعرض القضاء لضغوط سياسية شديدة، فضًلا عن قيام الحوثيون بتعيين قضاة موالين لهم في محاولة للسيطرة على النظام القضائي، مما قوض استقلالية القضاء وأدى إلى تسييس الأحكام القضائية، وبالتالي، أثر هذا الانقسام بشكل كبير على الثقة في النظام القضائي اليمني، ذلك أن كثير من القضايا أصبحت عالقة أو يتم الحكم فيها بناءً على الانتماءات السياسية بدلاً من العدالة.

- ضعف مؤسسات الدولة: سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء ومعظم الوزارات والمؤسسات الحكومية أدت إلى إضعاف تلك المؤسسات بشكل كبير. تم تسييس هذه المؤسسات لصالح الجماعة وتغيير الهيكل الإداري لتضم عناصر موالية لها، مما أدى إلى غياب الكفاءة والحيادية، وتسبب في شلل إداري واسع النطاق.

- اندلاع صراعات مسلحة: اندلعت حرب أهلية واسعة النطاق، أدت إلى تدمير البنية التحتية وتشريد الملايين، وتسببت في انقسام اليمن إلى مناطق نفوذ تسيطر على بعضها مليشيات أخرى كقوات المقاومة الوطنية في الساحل الغربي والمجلس الانتقالي الجنوبي.

- فتح الباب أمام التدخلات الخارجية: أدت التدخلات الإقليمية والدولية إلى تعقيد الصراع وزيادة الانقسام.

- تفشي الفساد والمحسوبية: الفساد داخل مؤسسات الدولة تضاعف بشكل ملحوظ تحت حكم الحوثي، حيث تم توزيع المناصب العليا على الموالين للجماعة بغض النظر عن كفاءتهم. هذا النظام القائم على المحسوبية أدى إلى تدهور الخدمات العامة وفقدان الثقة في أجهزة الدولة.

- الانقسام العسكري والأمني: شهد اليمن انقسامًا عميقًا في الأجهزة العسكرية والأمنية، حيث أصبحت تلك المؤسسات ممزقة بين القوات الموالية للحوثيين وأخرى موالية للحكومة المعترف بها دوليًا. هذا الانقسام أضعف القدرة على فرض القانون وحماية المواطنين، ما أدى إلى زيادة في الجريمة وعدم الاستقرار الأمني.

- تفكك النسيج الاجتماعي: على مدى السنوات العشر الماضية، ساهمت سياسات الحوثيين القمعية في تفكيك النسيج الاجتماعي في اليمن. تصاعد الصراع الطائفي والقبلي، وزيادة التوترات بين مختلف الفئات السكانية، دفع اليمنيين إلى العزلة والتشظي، مما زاد من صعوبة إعادة بناء دولة موحدة

- تهديد وحدة البلاد: أدى الصراع إلى تفاقم الانقسامات المناطقية والطائفية، مما هدد وحدة البلاد بشكل خطير وأثار مخاوف من التقسيم

# تقويض النشاط السياسي:

خلال عشر سنوات من حكم جماعة الحوثي في اليمن، شهدت البلاد تراجعاً كبيراً في الحريات السياسية والحزبية، حيث فرضت الجماعة سيطرة صارمة على المجال العام، مما أدى إلى إضعاف الأحزاب السياسية وتقييد حرية التعبير والأنشطة السياسية المستقلة. ومن أبرز مظاهر هذا التراجع:

1. 1. إجهاض الأحزاب السياسية: منذ استيلاء الحوثيين على صنعاء في 2014، تم قمع العديد من الأحزاب السياسية، ومنعت من ممارسة نشاطها بحرية. تم مصادرة مقرات الأحزاب، وتعرض أعضاؤها للترهيب، الاعتقال، وحتى القتل.

2. 2. قمع حرية التعبير: الإعلام والصحافة، التي كانت تعتبر منصة للتعبير عن الآراء السياسية المختلفة، تعرضت للتضييق والرقابة الصارمة. تم إغلاق العديد من وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة، وتعرض الصحفيون للتهديد والاعتقال التعسفي.

3. 3. محاكمة المعارضين السياسيين: تم استغلال المحاكم والقضاء لمحاكمة وإدانة المعارضين السياسيين بتهم ملفقة، بما في ذلك تهم "التخابر مع العدوان"، حيث استخدم النظام القضائي كوسيلة لتصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين.

4. 4. وقف العملية الانتخابية: توقفت العملية الانتخابية بشكل كامل في مناطق سيطرة الحوثيين، مما حرم المواطنين من حقهم في المشاركة السياسية والتعبير عن إرادتهم عبر صناديق الاقتراع.

5. 5. تقيي الحريات العامة: قيدت الجماعة النشاط المدني المستقل وفرضت قيوداً مشددة على حرية التجمع السلمي والاحتجاجات. أي نشاط سياسي أو مدني يخالف توجهاتها يقابل بالقمع والتخويف.

6. 6. توسيع النفوذ الأيديولوجي: فرض الحوثيون دورات ثقافية ودينية إجبارية على المواطنين، بما في ذلك الموظفين الحكوميين وأفراد القطاع الخاص، في محاولة لبث أيديولوجيتهم وتضييق المجال السياسي لأي توجه مختلف.

تسببت هذه السياسات في تراجع دور الأحزاب السياسية وانكماش الحريات العامة، مما أدى إلى إفقار المشهد السياسي في اليمن، وزيادة الفجوة بين المجتمع المدني وسلطة الأمر الواقع الحاكمة.

# تفاقم الأزمة الإنسانية:

تسبب الصراع في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. مع تزايد التدخلات الإقليمية والدولية، تفاقمت الأزمة الإنسانية حيث أصبح الملايين من اليمنيين في حاجة ماسة للمساعدات الأساسية مثل الغذاء والماء والرعاية الصحية. كما أدى الحصار والمعارك الدائرة إلى نزوح واسع للسكان، مما زاد من تعقيد الوضع الإنساني.

**4.5**
مليون نازح

**80%**
من النساء والأطفال

**%83**
من السكان يعيشون في فقر متعدد الأبعاد

**%46**
من المرافق الصحية تعمل جزئيًا فقط أو خارج الخدمة تمامًا

تشير التقارير الأممية إلى نزوح 4.5 مليون شخص في مختلف أنحاء اليمن، جراء الصراع، من بين هؤلاء، 80 في المائة من النساء والأطفال. وكثيرون منهم نزحوا أكثر من مرة. واستمر النزوح في ظل أزمة اقتصادية متفاقمة. وفي حين كانت هناك فترات هدوء في القتال وفرص للناس لمحاولة العودة إلى ديارهم، لم يكن هناك أي دعم تقريبًا للمجتمعات المعنية. ووجد المجلس النرويجي للاجئين أن الأشخاص الذين يحاولون الانتقال لا يفعلون ذلك من منطلق الاختيار، ولكن لأن الظروف قاسية للغاية في الأماكن التي يعيشون فيها، وقد أبلغ معظمهم أنهم فشلوا في العودة إلى ديارهم بأمان. (المجلس النرويجي للاجئين - مارس 2024)

تكشف الأرقام الجديدة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أكثر من أربعة من كل خمسة أشخاص في اليمن (أي ما يقرب من 83 في المائة من السكان) يعيشون في فقر متعدد الأبعاد. (المجلس النرويجي للاجئين - مارس 2024)

كما إن انعدام الأمن الغذائي المتزايد وخطر زيادة معدلات سوء التغذية - وخاصة بين النساء الحوامل والمرضعات وكبار السن والأطفال - وانتشار الكوليرا خلال موسم الأمطار الحالي، تشكل تهديدات للمجتمعات في جميع أنحاء البلاد. (Relief Web - مايو 2024)

ولا يزال النظام الصحي في البلاد عاجزاً عن تلبية احتياجات السكان، إذ لا تعمل سوى 54% من المرافق الصحية بكامل طاقتها، في حين تعمل 46% منها جزئياً فقط أو خارج الخدمة تماماً. (منظمة الصحة العالمية - مارس 2023)

وعلى الرغم من حجم الاحتياجات، لا تزال الأزمة في اليمن تعاني من نقص التمويل، كما أن الزيادة في تكاليف النقل والتأمين، المرتبطة بعدم الاستقرار في البحر الأحمر، لها تأثير مباشر على البرامج الإنسانية، حيث سيتعين خصم هذه التكاليف من الميزانيات المخصصة للبرامج. (Action Contrelafim - يناير 2024)

## الاستحواذ على المساعدات:

بنى الحوثيون نظامًا وهياكل معقدة مصممة لضمان تخصيص الموارد لتلبية احتياجات نظامهم بدلاً من احتياجات الأكثر احتياجًا في اليمن، ويتولى المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي هو المنظمة الحوثية هذه المسؤولية، حيث يشرف ويسيطر على كل جانب من جوانب العمل الإنساني في مناطق سيطرة الحوثي، بما في ذلك تحديد قوائم المستفيدين، وإصدار التصاريح لأي تحركات لموظفي منظمات الإغاثة، وتحديد الكيانات المحلية المؤهلة للعمل كمقاولين أو شركاء تنفيذ محليين أو مراقبين من جهات خارجية للمشاريع الإنسانية. كما استخدم النظام الحوثي نفوذه على وكالات الإغاثة لتعزيز حرب الاستنزاف الاقتصادية ضد حكومة اليمن، مما أدى إلى تفاقم الفقر المدقع الذي يصيب جميع مناطق البلاد. (مشروع مكافحة التطرف - يونيو 2024)

بالإضافة إلى ذلك، تم توثيق حالات من استيلاء الحوثيين على المساعدات الإنسانية، وتجييرها لصالح أفرادهم والموالين لهم، مستغلين الأزمة الإنسانية لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية.

في ضوء تزايد عدد التقارير التي تتحدث عن بيع الأغذية الإنسانية في العاصمة صنعاء، أجرى برنامج الأغذية العالمي مسحاً لاكتشاف اختلاس تلك الإمدادات، وقد كشفت التحقيقات عن عمليات احتيال قامت بها منظمة محلية شريكة على الأقل تابعة لوزارة التربية والتعليم في صنعاء في التعامل مع وتوزيع مساعدات برنامج الأغذية العالمي، وهو ما اعتبره المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيزلي بأنه "سلوك يرقى إلى سرقة الغذاء من أفواه الجوعى". (الأمم المتحدة - ديسمبر 2018)

وجد تقرير أن الغالبية العظمى من متلقي المساعدات اعتبروا أن المساعدات التي تلقوها غير مناسبة لاحتياجاتهم، وأن العديد من الأشخاص الأكثر ضعفاً تم استبعادهم من الوصول إلى المساعدات، وخاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وأولئك الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية أدنى.

وفي استطلاع، وصف عمال إغاثة ونشطاء مجتمع، المساعدات الإغاثية بأنها فاسدة، وتسعى إلى تحقيق مكاسب شخصية أو مؤسسية، وذات جودة رديئة، وغير مناسبة، وتفشل بشكل عام في فهم اليمن واحتياجاته. (مركز صنعاء - أكتوبر 2021)

# انهيار الاقتصاد:

دمر الصراع البنية التحتية الاقتصادية في اليمن، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد المحلي. تسببت الحرب في تعطيل التجارة وتدمير المنشآت الحيوية، مثل الموانئ والمطارات، مما جعل من الصعب على اليمنيين تأمين احتياجاتهم الأساسية، كما أدى التضخم وانهيار العملة إلى تفاقم الفقر والبطالة.

انكمش النشاط الاقتصادي بحوالي

**50%**

من الناتج المحلي

**02**

مليارى دولار إجمالي الخسائر الناجمة عن توقف تصدير النفط

بلغت الخسارة الاقتصادية بين

**200 / 170**

مليار دولار، في الفترة بين 2015 و2022.

رفع الضرائب بنسبة تقدر بـ

**500%**

على قطاعات العقارات والزراعة والبضائع المحلية والمستوردة.

**4.6**

تريليون ريال، (ما يقارب 8.7 مليار دولار)، إجمالي إيرادات خزانة الحوثي خلال 2022 - 2023 من قطاعات الضرائب والجمارك والزكاة والأوقاف والنفط والغاز.

بدأ هجوم الحوثيين على مصادر الإيرادات الحكومية عام 2022 بحصار صادرات النفط، وامتد إلى التنافس على عائدات الجمارك وحظر غاز الطهي المنتج في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وقد أدى الانخفاض السريع في عائدات النفط والغاز والضرائب إلى عجز هائل في الميزانية وتقليص قدرة الحكومة على تغطية النفقات الأساسية، بما في ذلك دفع رواتب القطاع العام وتوفير الكهرباء. (مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية - ديسمبر 2023)

استمرَّ التوقف في صادرات النفط منذ الهجوم على مرافق النفط في أكتوبر / تشرين الأول 2022 في التأثير على الاقتصاد اليمني. وتشير التقديرات إلى أن النمو قد تقلّص بنسبة 2 في المئة في العام 2023، في حين بقي معدل التَّضخُّم مرتفعًا على الرغم من تراجع أسعار الأغذية عالميًا. وتشير التقديرات إلى أنّ الخسارة في الصادرات النفطية، التي مثلت اكثر من نصف الايرادات الحكومية (ما يعادل 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، قد عملت على اتّساع العجز في المالية العامة إلى نسبة 4,5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023، الأمر الذي فرض ضغوطات على الاحتياطيات الأجنبية وعلى سعر الصرف. (البنك الدولي - مايو 2023)

كشفت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، أن عشر سنوات من انقلاب مليشيا الحوثي أدت إلى انكماش النشاط الاقتصادي بحوالي 50% من الناتج المحلي، وبلغت الخسارة الاقتصادية حوالي 126 مليار دولار، لكن تقرير صدر عن المركز العربي للأبحاث، قدر حجم خسارة الاقتصاد اليمني بسبب الحرب الدائرة فيه، بين 170 و200 مليار دولار من ناتجه المحلي الإجمالي في الفترة بين 2015 و2022.

وأورد تقرير رسمي أن الخسائر الناجمة عن توقف تصدير النفط بلغت نحو ملياري دولار، وذلك بعد المنع من التصدير من ميناء الضبة النفطي في حضرموت.

تعرض القطاع الصناعي والتجاري في الفترة من 1 يناير حتى 31 أغسطس من العام 2023، إلى استهداف حوثي ممنهج خلال العام الجاري، فقد تعرضت شركات ومصانع كبيرة لقرارات تعسفية وصلت إلى الإغلاق، ومن تلك الشركات شركة «ناد فود» التابعة لمجموعة هائل سعيد أنعم، وشركة أروى لإنتاج المياه "شملان" مع الإشارة إلى أن المضايقات ووقائع الإغلاق تعرضت لها 19 شركة إنتاج واستيراد للمواد الغذائية خلال 2023. ( مركز العاصمة الإعلامي - سبتمبر 2023)

خلال شهر يونيو 2024، تعرَّض 1161 متجراً وشركة في صنعاء، لعمليات دهم وابتزاز وإغلاق على أيدي مشرفين حوثيين، في حين اعتدى أتباع الجماعة على قرابة 90 شخصاً من المُلاك والعاملين في هذه المنشآت. (الشرق الأوسط - يوليو 2024)

وفي ديسمبر 2022 أغلقت الميليشيات الحوثية بشكل تعسفي، أكثر من 15 شركة إنتاج واستيراد للمواد الغذائية وعدداً من المحال والمولات التجارية في صنعاء العاصمة وريفها ومحافظة ذمار، 10 شركات إنتاج واستيراد للمواد الغذائية، فيما قامت بتحرير ما سمّته محاضر ضبط وإنذار لعشرات المولات التجارية وتجار الجملة والتجزئة في صنعاء وريفها بزعم عدم التزامها بما تسمى قائمة سعرية جديدة أعدتها الجماعة. وفي

ذمار، أقدمت الجماعة أخيراً على إغلاق 5 مؤسسات تجارية في مركز المحافظة من ضمنها (ناتفود، وناتكو، والسعيد، ودياديه، والروضة)، وبررت الجماعة ذلك بمخالفة تسعيرة كان أعلن عنها مكتب الصناعة الخاضع لها في ذمار. [1]

وفي مايو 2023، أغلق مكتب التجارة والصناعة بأمانة العاصمة شركة نادفود لصناعة الألبان، وهي إحدى شركات مجموعة هائل سعيد أنعم التجارية، بمبرر مخالفته التسعيرة التي حددتها مليشيا الحوثي.

وفي مارس من العام ذاته، اعترفت مليشيات الحوثي بإغلاق 12 شركة إنتاج واستيراد للمواد الغذائية في أمانه العاصمة فقط، بادعاء عدم التزامها بشروط وقوائم سعرية غير شرعية تحددها الجماعة ولا تطابق قوانين مزاولة النشاط التجاري، كما تتسبب الرسوم الجمركية غير القانونية والجبايات وارتفاع صرف الدولار في مضاعفة كلفة وصول السلع الى المناطق غير المحررة بينما يحدد الانقلابيون أسعارا أقل من الكلفة الكلية لوصول السلع.[2]

إلى ذلك، يفرض الحوثيون ضرائب مضاعفة على التجار، بصورة أثرت بشكل كبير على الوضع الاقتصادي ككل، ففي سبتمبر الجاري، أصدرت وزارة المالية في حكومة الحوثيين توجيهات إلى مصلحتي الجمارك والضرائب تقضي برفع الجمارك على البضائع المستوردة الخاصة بالملابس والأحذية والحقائب، بالإضافة إلى الجبايات المالية الإلزامية والخاصة برسوم الاحتفال بالمولد النبوي.

وأشار تجار في صنعاء إلى أن الحوثيين يفرضون خمسة ملايين ريال ضرائب على كل شاحنة تجارية "قاطرة"، لترفعها بعد ذلك إلى 10 ملايين، ومن ثم رُفعَت مطلع 2023 إلى 20 مليون ريال، لتُرفَع مطلع سبتمبر/ أيلول الجاري إلى 30 مليون (الدولار يساوي 535 ريالًا في مناطق سيطرة الحوثيين) فيما تفرض الحكومة المعترف بها دوليًا مليون ريال فقط على الشحنة (الدولار يساوي 1910 ريالات في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا). [3]

وتقول المصادر إن الجماعة فرضت على كبريات المجموعات التجارية اليمنية، مثل «هائل سعيد أنعم وشركاه»، و«إخوان ثابت»، وشركة «درهم»، ومجموعة «الكبوس»، مبالغ كبيرة تصل إلى مليار ريال يمني، كرسوم بمناسبة المولد النبوي.[4]

وفي، مطلع يوليو 2024، فرضت جماعة الحوثي مبلغ 20 ريالا كرسوم جديدة على كل "كرتون" (صندوق) مياه معدنية، لصالح ما تسميه دعم صندوق المعلم، وتحت الذريعة نفسها فرضت المليشيا، في أغسطس 2023 ضرائب إضافية على استهلاك الكهرباء والهواتف المحمولة، كما تم فرض ريالين على كل كيلوواط من استهلاك الكهرباء، لصالح صندوق دعم المعلمين، أيضا. (الصحوة نت - يوليو 2024)

(1) (الشرق الأوسط - ديسمبر 2022)
(الشرق الأوسط - ديسمبر 2022)
(2) (العين - مارس 2023)
(3) (العربي الجديد - سبتمبر 2024)
(4) (الشرق الأوسط - سبتمبر 2024)

وفي مارس 2024 أصدرت مصلحة الضرائب الخاضعة لسيطرة الحوثيين بصنعاء، تعميمات تحض على رفع نسبة الضرائب بنسبة تقدر بـ500%، مستهدفة قطاعات العقارات والزراعة والبضائع المحلية والمستوردة تحت مزاعم تحسين الإيرادات.

وفي يونيو 2020، أعلنت وزارة الشؤون القانونية التي يديرها الحوثيون أن الجماعة أصدرت قانونا جديدا لدفع الزكاة الدينية الإلزامية لـ "بني هاشم". وتفرض الخطوة المثيرة للجدل ضريبة "الخمس" بنسبة 20% على جميع الأنشطة الاقتصادية التي تشمل الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز وصيد الأسماك.

وكانت الحكومة اليمنية قد أشارت إلى أن إجمالي إيرادات خزانة الحوثي خلال 2022 - 2023 من قطاعات الضرائب والجمارك والزكاة والأوقاف والنفط والغاز بلغت 4.6 تريليون ريال، أي ما يقارب 8.7 مليار دولار، "وهي ثلاثة أضعاف إيرادات الدولة عام 2014 التي بلغت تريليون و739 مليار ريال، أي ما يقارب 3.2 مليار دولار، شكل بند المرتبات والأجور في الجمهورية منها 927 مليار ريال يمني أي نحو 1.7مليار دولار. (إندبندنت عربية - أغسطس 2023)

# انهيار التعليم:

تضررت المؤسسات التعليمية بشكل كبير، مما أدى إلى تراجع مستويات التعليم وارتفاع معدلات الأمية.

تشير التقارير إلى أن نحو 3 من كل 10 أطفال في سن الدراسة لا يتمكنون من الالتحاق بالمدارس لأسباب معقدة، بما في ذلك الفقر، والنزوح، واكتظاظ الفصول الدراسية نتيجة لانخفاض عدد المدارس الصالحة للدراسة بسبب الحرب أو استخدامها كثكنات عسكرية. (Action Contrelafim - يناير 2024)

**49**
ألف انتهاكا ارتكبتها جماعة الحوثي، في قطاع التعليم ومنتسبيه خلال الفترة أكتوبر 2014 حتى ديسمبر 2021

أكثر من
**20**
ألف معلم ومعلمة تم فصلهم

أكثر من
**160**
ألف معلما ومعلمة، قُطعت مرتباتهم

**17,350**
طفلا من الطلاب دون سن الثامنة عشر جندتهم جماعة الحوثي، منذ 2014 وحتى مايو 2021

**1284**
تعديلًا طائفيًا أجرته جماعة الحوثي على المناهج الدراسية

نحو 3 من كل 10 أطفال في سن الدراسة لا يتمكنون من الالتحاق بالمدارس

وكان الافتقار إلى التعليم من بين أكثر أبعاد الفقر إثارة للقلق والتي أثرت على أكثر من 70 في المائة من السكان وكان الفقر يميل إلى الارتفاع في المناطق الريفية (89 في المائة) مقارنة بالمناطق الحضرية (67 في المائة). (المجلس النرويجي للاجئين - مارس 2024)

ولا تقتصر المشكلة على المدارس المدمرة التي تمنع العودة إلى الفصول الدراسية - بل إن الأسر أفادت بعدم قدرتها على تحمل تكاليف الرسوم الدراسية أو رسوم النقل. ويضطر بعض الأطفال إلى العمل بدلاً من الدراسة. (المجلس النرويجي للاجئين - مارس 2024)

كشف تقرير رصد حقوقي لنقابة المعلمين اليمنيين عن توثيق 49 ألفا انتهاكا ارتكبتها ميليشيا الحوثي، في قطاع التعليم ومنتسبيه خلال الفترة 24 أكتوبر -2 2014 حتى 30 ديسمبر 2021. وكالة سبأ - مايو 2021

من ضمن الانتهاكات، قامت الجماعة بفصل أكثر من 20 ألف بين تربويين ومعلمين من الجنسين، وقامت بإحلال بدلاء طائفيين من انصارهم والموالين لهم، إضافة إلى قطع مرتبات أكثر من 160 ألف معلما ومعلمة، حيث لا يستلمون رواتبهم على الإطلاق رغم استمرارهم في أداء واجبهم. (يمن شباب - يوليو 2023)

وفي انتهاك آخر، أجرت جماعة الحوثي تعديلات جذرية على المناهج الدراسية، فخلال العام 2022 أجرت الجماعة أدخلت ما لا يقل عن 200 تعديل  في المناهج الدراسية للمراحل الأساسية والإعدادية، حاولت بمعظمها تكريس فكرة الاستحقاق "الإمامي" للحكم في اليمن والثروة ووجوب التبعية والتسليم لأمر قياداتها ورموزها، إضافة إلى 243 تعديلاً في المناهج خلال الأعوام الماضية، وبلغت التعديلات الطائفية التي أجرتها مليشيا الحوثي على المناهج الدراسية للصفوف الأولى حتى الصف السادس (420) تعديلاً، وخاصة في مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والتربية الوطنية والاجتماعيات". (الموقع بوست - سبتمبر 2022)

كما أجرت جماعة الحوثي 187 تعديلا إضافيا على مناهج العام الدراسي (2021/2020م)، بعد أن كانت قد أجرت 234 تعديلا في الأعوام الفائتة على مناهج المرحلتين الأساسية والثانوية في مناطق سيطرتها. يمن شباب - أبريل 2021

# اختلال النظام القضائي:

تعرض النظام القضائي للاهتزاز، حيث تم عملت جماعة الحوثي على تسييسه واستخدمته كوسيلة للانتقام من الخصوم السياسيين، مما أدى إلى خلق بيئة من الخوف والتهديد.وتتجلى مظاهر هذا التسييس في إصدار المحاكم الخاضعة لسلطة الجماعة أحكام إعدامات استنادًا على تهم ملفقة، فمنذ 2017 وحتى 2023، أصدرت محاكم جماعة الحوثي ما يقارب ( 550) حكماً بالإعدام لمحتجزين /ات على خلفيات سياسية ومصادرة أموالهم، بعضها بإجراءات موجزة بعدد جلسات لا يضمن تأكد هيئة المحكمة من أسماء المتهمين فضلاً عن التهم الموجهة إليهم، ورافقها انتهاكات حقوقية جسيمة متعلقة بالإخفاء القسري والتعذيب. (منظمة سام - سبتمبر 2023)

في 23 يناير 2024، أصدرت المحكمة الجزائية في محافظة ذمار شمال اليمن أحكامًا بالإعدام بحق تسعة أشخاص – سبعة منهم حكم عليهم بالإعدام رجمًا واثنين صلبًا – بينما حُكم على 23 آخرين بالسجن لمدد تتراوح بين ستة أشهر و10 سنوات بتهم من بينها "اللواط"، و"نشر الفجور" و"الأفعال المخلّة بالآداب العامة". وفي الأول من فبراير 2024، أصدرت المحكمة الابتدائية في إب بجنوب اليمن أحكامًا بالإعدام على 13 طالبًا وبالجَلد على ثلاثة آخرين بتهمة "نشر اللواط". (منظمة العفو الدولية - فبراير 2024).-

انقسام المؤسسة القضائية

أكثر من
**550**
حكماً بالإعدام لمحتجزين/ات على خلفيات سياسية

انتهاكات واسع لمبادئ المحاكمات العادلة

# تراجع الحقوق والحريات

منذ انقلاب الحوثيين على الدولة الشرعية في اليمن، شهدت البلاد تراجعًا ملحوظًا في الحريات السياسية والمدنية، وتدهورت أوضاع حقوق الإنسان بشكل كبير، حيث تم توثيق العديد من الانتهاكات التي تعكس غياب الحريات الأساسية.

عطلت جماعة الحوثي النشاطات السياسية وحظرت الأحزاب السياسية والنقابات، كما فرضت قيود على حرية التجمع، ومنعت التظاهرات والاحتجاجات، حيث تعرض المشاركون في هذه الأنشطة للاعتقال والمضايقات، مما أثر على قدرة المواطنين على التعبير عن آرائهم.

**953**
حالة انتهاك ضد الحريات الإعلامية

قرابة
**163**
صحيفة ومجلة وإذاعة توقفت

أكثر من
**200**
موقع إخباري محلي وخارجي حُجب عن المتابعين في اليمن

SAM Rights & Liberties

## فرض قيود على حرية التعبير:

تم فرض قيود صارمة على وسائل الإعلام، حيث تم إغلاق العديد من الصحف والقنوات التلفزيونية، واعتقال الصحفيين الذين حاولوا تغطية الوضع، كما تعرض الناشطون الحقوقيون والسياسيون للتهديدات والمضايقات، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والتعذيب، مما جعلهم يخشون من التعبير عن آرائهم.

وفقًا لنقابة الصحفيين اليمنيين، يعيش الصحفيون المعتقلون ظروف اعتقال قاسية وتعسفية، وغير قانونية ويحرمون من الرعاية الصحية ويتعرضون للتعذيب دون حماية قانونية، إضافة إلى ذلك، تتم محاكمة الصحافيين بقوانين الجرائم والعقوبات ومكافحة الإرهاب، وليس بقانون الصحافة والمطبوعات، وفي محاكم متخصصة معنية بقضايا الإرهاب والأمن القومي، بالإضافة إلى ذلك.

استخدمت المليشيا الصحفيين اليمنيين دروعا بشرية، وقتلت وجرحت العشرات، وأصدرت أحكام الإعدام بحقهم، وقادت العشرات للاختطاف والإخفاء، وأوقفت رواتب الآلاف منهم، وبات المئات بين منفي ومشرد ونازح. وبعيدا عن كم الجرائم الحوثية الهائلة بحق الصحفيين والتي يصعب حصرها، رصد موقع "الثورة نت" وقائع مقتل 26 صحفياً على يد الحوثيين بالقنص مباشر، والقصف مدفعي، والألغام والعبوات، والتفخيخ، منذ 21 سبتمبر 2014م وحتى مايو 2022م، فيما يقبع أربعة صحفيين آخرين للعام السابع على التوالي يواجهون حكماً حوثيا ضدهم بالإعدام. الثورة - مايو 2022

منذ العام 2015 وحتى الربع الأول من العام 2024، ارتكب الحوثيون 953 حالة انتهاك ضد الحريات الإعلامية في مناطق سيطرتهم، ناهيك عن توقف قرابة 163 صحيفة ومجلة وإذاعة وحجب أكثر من 200 موقع إخباري محلي وخارجي عن المتابعين في اليمن.

وفقًا لنقابة الصحفيين اليمنيين، ارتكب الحوثيون 18 حالة انتهاك للحريات الإعلامية خلال النصف الأول من العام 2024. ورصدت النقابة 31 حالة انتهاك خلال العام 2023 و37 حالة خلال 2022 ارتكبتها جماعة الحوثي بحق صحفيين ومصورين ووسائل إعلام ومقار إعلامية وممتلكات صحفيين. وتنوعت الانتهاكات بين حجز الحرية واعتقال ومحاكمات واستدعاءات للصحفيين، والتهديدات وحملات التحريض، والمنع للصحفيين من ممارسة عملهم وإغلاق وسائل إعلام، يليها المعاملة القاسية للمعتقلين، يلي ذلك المصادرة والنهب لممتلكات الصحفيين ووسائل، ناهيك عن رفض تنفيذ أحكام القضاء ومنذ العام 2015 وحتى نهاية العام 2021م وثقت نقابة الصحفيين اليمنيين 867 حالة انتهاك ضد الحريات الإعلامية ارتكبها الحوثيون في مناطق سيطرتهم.

وكشفت المنظمة عن (424) انتهاكاً واعتداءً بحق الحريات الصحفية والمنشآت الصحفية، وأكثر من (1196) جريمةً ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الست سنوات الماضية، كانت جماعة الحوثي هي أكثر مرتكبي هذه الانتهاكات، حيث وثقت المنظمة أكثر من (267) انتهاكاً بحق الصحفيين وأكثر من (897) انتهاكا ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الانسان ارتكبتها قوات الحوثيين وصالح، وأكثر من (73) انتهاكاً ضد الصحفيين و(113) ضد النشطاء والمدافعين ارتكبتها القوات الحكومية، وأزيد من (62) انتهاكا ضد الصحفيين و(127) انتهاك ضد النشطاء والمدافعين ارتكبتها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات المقاومة الوطنية المدعومين إماراتياً، في حين رصدت أكثر من (22) انتهاكا ضد الصحفيين و(59) انتهاكا ضد النشطاء والمدافعين ارتكبتها جماعات مسلحة، وتنظيمات متطرفة.

# الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري:

منذ انقلاب جماعة الحوثي على الحكومة الشرعية، والسيطرة على العاصمة صنعاء، انتشرت سياسة الاعتقالات التعسفية، والإخفاء القسري، حيث قام الحوثيون باعتقال العديد من الناشطين السياسيين والصحفيين والمعارضين، في سجون غير رسمية وبعيدة عن إشراف القضاء، وآخرها حملة الاعتقالات التعسفية التي شنتها جماعة الحوثي ضد العشرات من موظفي الوكالات الأممية في العاصمة صنعاء، بتهم ملفقة تتعلق بالجاسوسية.

أكثر من
**18** ألف حالة
اعتقال وإخفاء قسري

انتشار السجون
الغير رسمية

تزايد الاعتقالات
التعسفية من قبل
الجماعات المسلحة

تحققت "سام" من اعتقال واختفاء أكثر من (9810) في سجون خاصة بجماعة الحوثي، وكذا تعذيب (396) آخرين. ووثقت المنظمة عمليات اعتقال واختفاء بحق (445) مدنياً في سجون القوات الحكومية، وتعذيب (22) آخرين. كما توثقت من اعتقال واختفاء (392) مدنياً في سجون قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، وتعذيب أكثر من (122) ضحية. وسجلت "سام" اعتقال واختفاء أكثر من (85) مدنياً في سجون تابعة لقوات المقاومة الوطنية والقوات المشتركة في الساحل الغربي، وآخرين احتجزتهم قوات متطرفة، والبعض قُيد احتجازهم ضد مجهولين.

ففي الفترة ما بين 31 مايو/أيار و9 يونيو/حزيران، اعتقلت سلطة الحوثيين في صنعاء أكثر من 60 شخصًا من موظفي الأمم المتحدة وأعضاء من المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية محلية ودولية وبعثات دبلوماسية وكيانات من القطاع الخاص. (الأمم المتحدة - أغسطس 2024)

وداهمت قوات الأمن الحوثية مكاتب ومنازل الموظفين المعتقلين بأعداد كبيرة، وفي بعض الحالات أغلقت أحياء بأكملها. وخلال المداهمات، فتشت تلك القوات مكاتب ومنازل المعتقلين وصادرت وفتشت الهواتف وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والأقراص الصلبة والوثائق والصور الشخصية والمتعلقة بالعمل. بالإضافة إلى ذلك، تم احتجاز ما لا يقل عن ثلاثة أفراد من عائلات الموظفين -اثنان منهم أطفال- لمدة لا تقل عن 10 أيام.

كما استدعت قوات الأمن الحوثية واستجوبت موظفين من منظمات المجتمع المدني التي تعرضت للمداهمة، واستجوبتهم لساعات طويلة حول عملهم وانتمائهم لدول أجنبية. ووضعت قوات الأمن أربعة موظفين على الأقل تحت الإقامة الجبرية أو أجبرتهم على توقيع تعهدات بعدم مغادرة صنعاء.

وفي أعقاب الاعتقالات، أعلن جهاز الأمن والمخابرات الحوثي في 10 يونيو/حزيران "اكتشاف" ما أسماه "شبكة تجسس". وبعد يومين، بثت قناة المسيرة التلفزيونية التابعة للحوثيين مقطع فيديو يظهر مجموعة مختلفة من المعتقلين العاملين في مجال حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية كانوا قد احتُجزوا بين عامي 2021 و2023 بمعزل عن العالم الخارجي منذ ذلك الحين، "يعترفون" بالتجسس، تحت التعذيب. (منظمة العفو الدولية - يوليو 2024)

تمكنت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان من الرصد والتحقيق في (495) حالة اعتقال تعسفي واختفاء قسري قامت بها جماعة الحوثي في مناطق سيطرتها، خلال الفترة من 1 أغسطس 2023 وحتى 31 يوليو 2024.

ونقلت وكالة أسوشيتد برس عن رابطة أمهات المعتقلين توثيقها اعتقال أكثر من 18 ألف شخص منذ 2014 وحتى 2018.

# التعذيب والاخفاء القسري :

يواجه المعتقلون في سجون جماعة الحوثي صنوف التعذيب، بما في ذلك التعذيب المفضي إلى الموت، حيث تم توثيق حالات قتل ووفاة معتقلين جراء التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرضوا له في السجون

خلال الفترة، الممتدة من سبتمبر 2015 وحتى نهاية ديسمبر 2021، تم تسجيل (17638) حالة تعذيب جسدي ونفسي في سجون مليشيات الحوثي بينهم (587) طفل و(150) امرأة. (المنظمة اليمنية للأسرى والمختطفين - أغسطس 2022)

**17,638**
حالة تعذيب جسدي ونفسي

**587**
طفل

**150**
امرأة

1. انتشار التعذيب في جميع السجون لجميع المعتقلين جسديا ونفسيا
2. انتشار التعذيب الجسدي القاسي ضد المحتجزين تعسفيا والمخفيين قسرا
3. التعذيب بالإهمال الطبي
4. الحرمان من الزيارات
5. الاخفاء القسري لأشهر وسنوات كوسيلة للتعذيب النفسي
6. التحقيق لساعات طويلة اثناء التحقيق
7. التعليق من الايدي الي السطح

كما قامت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بالرصد والتحقيق في (22) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة قامت بها جماعة الحوثي في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية، وخلال الفترة من 1 أغسطس 2023 وحتى 31 يوليو 2024.

ووجد "فريق الخبراء المعني باليمن" التابع لمجلس الأمن الدولي في تقريره لعام 2023 أن "السجناء المحتجزين لدى الحوثيين يتعرضون للتعذيب النفسي والجسدي المنهجي، بما في ذلك الحرمان من التدخل الطبي لعلاج الإصابات الناجمة عن التعذيب الذي يتعرضون له، والذي أدى إلى إصابة بعض السجناء بحالات عجز دائم وحالات وفاة".

وشملت أساليب التعذيب التي وثقتها منظمة سام: الركل والضرب بالهراوات والقضبان المعدنية والحرق والحرمان من الطعام والمياه، وشملت أيضاً الإعدامات الوهمية والتعليق لساعات طويلة، والتحرش الجنسي واستخدام الكلاب البوليسية والدفن في حفر رملية واستخدام العقاقير المنبهة والرش بالماء البارد والحرمان من الزيارة والمحاكمات الصورية.

بالإضافة إلى ذلك يتعرض المعتقلون للحرمان من مواصلة تعليمهم، حيث ترفض جماعة الحوثي بصورة قاطعة السماح لأي معتقل باستكمال دراسته، بل وعمدت في بعض الأحيان إلى احتجاز شهاداتهم السابقة ووثائقهم الدراسية، ما دفع بعض الطلاب الناجين من الاعتقال لترك الدراسة والانخراط في الأعمال القتالية بعد الإفراج عنهم. وثقت رابطة أمهات المختطفين عدد (271) طالباً من الناجين من سجون جماعة الحوثي، و (115) طالباً لا يزالون رهن الاحتجاز لدى الجماعة وجميعهم محرومون من حقهم في التعليم. (رابطة أمهات المختطفين - يناير 2024)

# الاستهداف المباشر للمدنيين:

شهدت العديد من المناطق قصفًا عشوائيًا على الأحياء السكنية، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين، حيث تعرضت تعز ومأرب و بعض اجزاء الحديدة، ومدن أخرى لقصف عشوائي من قبل جماعة الحوثي تسبب في تدمير كبير وقتل للمدنيين.

خلال ست سنوات رصدت ووثقت "سام" مقتل (5612) مدنياً وإصابة (6188) جريحاً مدنياً آخر، مع أن العدد أكبر من ذلك بكثير لكن ذلك ما استطاعت "سام" توثيقهم والحصول على بياناتهم.

**سجلت سام**

مقتل **5,612** مدنياً

إصابة **6,188** مدنياً

## قوات الحوثيين وصالح

قتل أكثر من **2,583**

إصابة أكثر من **4355**

## دول التحالف العربي

قتل أكثر من **1697**

إصابة أكثر من **925**

## قوات المجلس الانتقالي

مقتل أكثر من **146**

إصابة أكثر من **37**

## القوات الحكومية

قتل أكثر من **109**

إصابة أكثر من **127**

ونُسب مقتل (2583) مدنيا بهجمات قوات الحوثيين وصالح، فيما أصيب (4355) بهجمات هذه القوات. وقتلت هجمات دول التحالف العربي أكثر من (1697) مدنيا، واصابت أكثر من (925) آخرين. وقتلت القوات الحكومية أكثر من (109) مدنيين وأصابت أكثر من (127) آخرين. في حين سجلت "سام" مقتل أكثر من (146) مدنياً، وإصابة أكثر من (37) آخرين بهجمات قوات المجلس الانتقالي الجنوبي.

حيث تورطت مليشيات الحوثي بقتل نحو 14557 مدني، خلال الفترة من ديسمبر 2014 وحتى 30 يونيو 2022، بينهم (3618) طفلاً منهم (412) طفلاً رضيعاً، و (1974) امرأة، كما تسببت جماعة الحوثي في إصابة 33438 مدني، بينهم 5875 امرأة، 4334 طفلاً. (الشبكة اليمنية للحقوق والحريات - ديسمبر 2022)

وخلال الفترة من 1 أغسطس 2023 وحتى 31 يوليو 2024، بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها والتحقيق فيها (641) واقعة قتل وإصابة، سقط فيها (168) قتيلاً و (473) جريحًا منسوبة لجماعة الحوثي. (اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان - سبتمبر 2024)

## ضحايا الغارات الجوية

- وثق موقع YEMEN DATA PROJECT المختص برصد الانتهاكات باليمن 25054 غارة جوية نفذها التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات خلال تسع سنوات ، تسببت بمقتل 8 983 مدني في عدد من المحافظات اليمنية ، وتدمير 1431 منزلا بشكل كلي وجزئي .

- كان للغارات الجوية التي نفذها التحالف العربي بقيادة السعودية تأثير مميت على المدنيين، والأعيان المدنية، حيث تسببت في مقتل مئات المدنيين وجرح الآلاف. في مطلع العام 2022 أغار طيران التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات، أغار على مكان احتجاز في صعدة - الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي- والمكتظ بمئات السجناء الأمر الذي أدى إلى سقوط ما يقارب من 70 قتيل و 100 جريح.

- وفي فبراير 2017 شن طيران التحالف العربي غارة جوية على مجلس عزاء نسائي بمديرية أرحب محافظة صنعاء وقعت وقتلت 6 نساء وجرحت 8 نساء أخريات و 2 من الأطفال.

- وفي أكتوبر 2016، شن التحالف بقيادة السعودية غارة جوية على مراسم عزاء في العاصمة اليمنية صنعاء، أسفر الهجوم، على الأقل، عن مقتل 100 شخص وجرح أكثر من 500، بينهم أطفال. رغم تواجد عسكريين ومسؤولين مشاركين في الحرب في ذلك التجمع، فتواجد مئات المدنيين يدل بشدة على أن الهجوم غير متناسب بشكل غير قانوني، وفقا لمنظمة هيومن رايتس ووتش.

## ضحايا القذائف العشوائية

تسببت الهجمات العشوائية التي نفذها الحوثيون باستخدام القذائف المدفعية والصواريخ في مقتل وإصابة آلاف المدنيين، في يوليو 2024، تعرّض أحد المنازل لقذيفة حوثية (الأربعاء)؛ ما أدى إلى مقتل رجل وطفلين، إلى جانب إصابة 5 آخرين جميعهم من نساء وأطفال قرية حبور بمنطقة الشقب التابعة لمديرية صبر الموادم.

في ديسمبر 2021، قُتل 8 مدنيين وأصيب 9 آخرون نتيجة قصف بصاروخ باليستي، شنته جماعة الحوثي واستهدف مدرسة في منطقة ضمين المحاذية لمديرية حيس جنوبي محافظة الحديدة الساحلية على البحر الأحمر.

في نوفمبر 2021، قتل ما لا يقل عن 22 شخصا وأصيب آخرون بجروح في هجوم بصاروخ شنّه المتمردون الحوثيون، وأصاب مسجدا في مديرية الجوبة قرب مدينة مأرب الاستراتيجية.

وفي أكتوبر 2021، قُتل 12 شخصا ودُمرت 5 منازل، إثر استهداف الحوثيين منزل زعيم قبلي في منطقة العمود الآهلة بالسكان في محافظة مأرب بصاروخ باليستي.

في سبتمبر 2020، مارست جماعة الحوثي جرائم حرب ضد المدنيين في منطقة الزوب التابعة لمحافظة البيضاء، باستخدامها مختلف القذائف والأسلحة الثقيلة بما فيها راجمات الصواريخ والدبابات والمدفعية الثقيلة العشوائية على منازل المدنيين الآهلة بالسكان في القرية، مما تسبب في قتل وجرح عدد كبير منهم، بينهم أطفال ونساء، وأُجبر أخرون على ترك منازلهم تحت ضغط هذا القصف.

في أكتوبر 2015، اكتشفت هيومن رايتس ووتش، بعد فحص مواقع ارتطام وبقايا صواريخ أطلقها الحوثيون على الأحياء المدنية في تعز ، أن الحوثيين استخدموا قذائف المدفعية، بما فيها على ما يبدو صاروخ "غراد" واحد، وقذائف هاون قادرة على الانفجار والانشطار والتسبب في خسائر بشرية ومادية فوق مساحة واسعة. هذه الأسلحة، لا سيما القذائف غير الموجهة، يصعب أن تصيب أهدافها بدقة. حين توجَّه إلى مناطق مأهولة فإنها تصيب أهدافها عشوائيا. تنتهك الهجمات العشوائية قوانين الحرب وقد تصل إلى مصاف جريمة حرب حين تنفذ عن عمد أو بتهور.

## ضحايا الألغام:

تشير التقديرات إلى أن جماعة الحوثي زرعت مليونين و300 ألف لغم، وأن نحو مليون و800 ألف لغم لا تزال مزروعة في مختلف المناطق التي دخلتها الميليشيات، في حين تم نزع أكثر من 500 ألف لغم، وفقًا لوكيل وزارة حقوق الإنسان في الحكومة اليمنية، نبيل عبد الحفيظ. (الشرق الأوسط - أبريل 2021)

خلال الفترة من 1 أغسطس 2023 وحتى 31 يوليو 2024، رصدت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (128) حالة انفجار ألغام مضادة للأفراد، نتج عنها سقوط (52) قتيلاً، بينهم (امرأتان)، و(12) طفلاً، إضافة إلى سقوط (86) جريحاً، بينهم (10) نساء و(10) أطفال، وجميع هذه الحالات انفردت بها جماعة الحوثي. ( - سبتمبر 2024)

بحسب الأرقام التي رصدتها وتحصلت عليها منظمة "سام"، فقد بلغ العدد الإجمالي لضحايا الالغام من المدنيين والمنشآت المدنية في اليمن جراء انفجار الألغام في الفترة (2014-2022) (6019 )مدني بينهم، (2632) قتيل و(3386) مصاب، كما شملت الخسائر المادية الخاصة (4743) منشأة، في حين بلغت الخسائر في المنشآت العامة (456). هذا ومن بين أعداد القتلى تم توثيق مقتل (477) طفلًا و ( 168) امرأة، في حين بلغ عدد الأطفال المصابين بسبب انفجار الألغام (730) طفلا، وبلغ عدد النساء المصابات (219) امرأة، في حين شملت الأضرار التي طالت المنشآت المدنية الخاصة (1005) منزلًا بصورة كلية، وتضرر(464) منزلًا بصورة جزئية، كما شمل تضرر عدد (167) منشأة تجارية بصورة جزئية وكلية، في حين تضررت(588) مركبة بصورة كلية وجزئية، وتضرر (344) مزرعة، ومقتل واصابة (2185) من المواشي المملوكة للمواطنين. أما المنشآت العامة فقد تم رصد تضرر(80) منشأة تعليمية منها (53) بصورة كلية، (17) وحدة صحية،(25) مقار حكومية،(93) خزانات وآبار مياه، (36) معالم أثرية، (120) جسرًا و (72) مسجدًا. (منظمة سام - أبريل 2023)

# تفجير المنازل:

وثقت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وحققت في (22) حالة تفجير منازل، نفذتها جماعة الحوثي خلال الفترة من 1 أغسطس 2023 وحتى 31 يوليو 2024.

ورصد تقرير للمركز الأمريكي للعدالة تعرض 713 منزل للتفجير الكلي وهو ما تمكن الفريق الميداني للمركز من رصده؛ وقد أدى تفجير هذه المنازل إلى مقتل 27 ضحية، بينهم 11 طفلًا و5 إناث قضوا تحت أنقاض منازلهم المفجرة، فيما جرح عدد 24 ضحية منهم 9 أطفال و7 إناث، بالإضافة إلى ذلك، تعرضت 25 أمرأه لحالات إجهاض نتيجة الخوف المصاحب لتفجيرات المنازل، فيما تعرضت فئات الأطفال لانتهاكات جسيمة. وتبين أن ما نسبته 89% من ضحايا تفجيرات المنازل قد تعرضوا للتهجير القسري من موطنهم الأصلي إلى أماكن مختلفة ومخيمات النزوح.

كما رصد التقرير تعرض 513 منزل لنهب جميع محتوياتها قبل تفجيرها من قبل جماعة الحوثي وهو ما يمثل نسبة 71.64% من إجمالي عدد المنازل المفجرة، ومن الانتهاكات التي تعرض لها ضحايا المنازل المفجّرة؛ الحرمان من الحق في السكن، والنزوح القسري، ونهب ممتلكاتهم المنقولة والعقارية، إضافة إلى الأضرار النفسية والصحية التي يقاسونها منذ 9 أعوام. [1]

(1) (المركز الأمريكي للعدالة - ديسمبر 2023)

## ضحايا تفجير المنازل

**713**
حالة تفجير منازل بشكل كلي حتى ديسمبر 2023

مقتل **27** ضحية
بينهم 11 طفلًا و5 إناث

جرح **24** ضحية
منهم 9 أطفال و7 إناث

**89%**
من ضحايا تفجيرات المنازل تعرضوا للتهجير القسري

**513**
منزل عرض لنهب جميع محتوياته قبل تفجيرها

**25**
امرأه تعرضت لحالات إجهاض نتيجة الخوف المصاحب للتفجير

SAM Rights & Liberties

# الانتهاكات ضد الأطفال:

استطاعت منظمة سام توثيق (5461) انتهاكاً بحق الطفولة ما بين قتل وإصابة وتجنيد وتعذيب واعتقال، كانت "جماعة الحوثي" مع "قوات صالح" هي المنتهك الأكبر لحقوق الطفولة، حيث وثقت المنظمة أكثر من (4277) طفلاً ضحيةً لانتهاكات هذه القوات، وأكثر من (746) طفلاً ضحية هجمات طيران التحالف العربي، وأكثر من (114) طفلا ضحية انتهاكات القوات الحكومية، وأكثر من (26) طفلا ضحية انتهاك قوات المجلس الانتقالي. في حين وثقت أكثر من (291) طفلا ضحية انتهاك جماعات مسلحة، وأخرى متطرفة، وقوات المقاومة الوطنية، والكثير منها قُيدت ضد مجهولين.

استخدم الحوثيون الأطفال في الصراع، حيث تم تجنيدهم للقتال في الجبهات، مما أثر على مستقبلهم وحياتهم، وحرمهم من مواصلة تعليمهم، ووفقًا لممثل اليونيسف في اليمن جوليان هارنيس، يشكل الأطفال ثلث المقاتلين في الجماعات المسلحة في اليمن. (الغارديان - أبريل 2015)

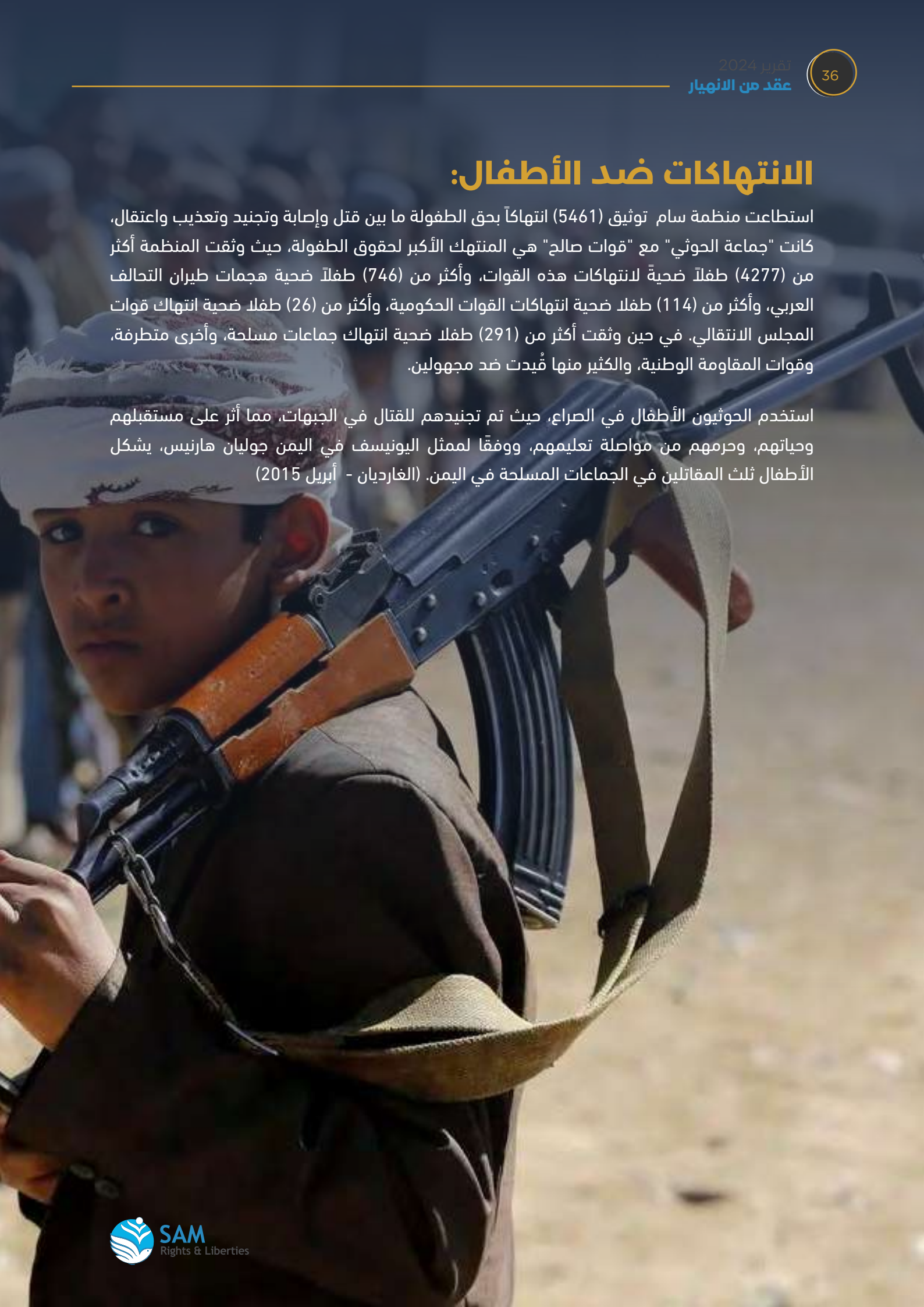

لا توجد إحصائية دقيقة لعدد الأطفال المجندين في الحرب اليمنية، حيث تتفاوت هذه الأرقام، بحسب الحالات الموثقة، ففي تقرير كشفت وكالة أسوشيتيد برس عن تجنيد جماعة الحوثي نحو 18 ألف طفل بنهاية عام 2018، وذكرت وزارة حقوق الإنسان التابعة للحكومة اليمنية جماعة الحوثي جندت نحو 30 ألف طفل منذ 2014. المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

وقد وثق فريق سام الميداني تجنيد 11310 طفل في 19 محافظة منذ عام 2014، وحتى مايو 2023، بينهم 6269 طفلاً أعمارهم (8-11) عاما، و 580 طفلاً أعمارهم (12-14) عاما و 4461 طفلاً أعمارهم (15-17) عاما.

أكدت نقابة المعلمين اليمنيين في تقرير لها أنها وثقت ارتكاب مليشيا الحوثي جريمة تجنيد 17350 طفلا من الطلاب دون سن الثامنة عشر منذ انقلابها في 2014 وحتى مايو 2021. (وكالة سبأ - مايو 2021)

وقالت هيومن رايتس ووتش في فبراير 2024، إن الحوثيين يقولون أنهم جندوا الآلاف في قواتهم المسلحة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، ويفيد نشطاء أن الجماعة المسلحة تجند أطفالا لا تتجاوز أعمار بعضهم 13 عاما. يستغل الحوثيون القضية الفلسطينية لتجنيد المزيد من الأطفال من أجل قتالهم الداخلي في اليمن.

وبحسب سام، فقد استخدمت جماعة الحوثي المدارس والمرافق التعليمية لاستقطاب الأطفال إلى التجنيد الإجباري، من خلال نظام تعليم يحرّض على العنف، بالإضافة إلى تلقين الطلاب العقيدة الأيديولوجية الخاصة بالجماعة من خلال محاضرات خاصة داخل المرافق التعليمية لتعبئتهم بالأفكار المتطرفة، وترغيبهم بالانضمام إلى القتال لدعم الأعمال العسكرية للجماعة.

كما فتح الحوثيون 52 معسكرًا لتدريب آلاف المراهقين، وحرضوا على العنف وروجوا لإيديولوجية الجماعة من خلال محاضرات خاصة لشحن الطلاب الأفكار المتطرفة وإشراكهم في توجهات الجماعة. الإجراءات العسكرية. (البرلمان الأوروبي - سبتمبر 2021)

إلى ذلك، يتعرض الأطفال المجندون في جبهات الحوثي لانتهاكات عدة بما فيها الاغتصاب، إذ "كشفت وثيقة اعتراف زعيم جماعة الحوثيين عبدالملك الحوثي باغتصابات حتى الموت تطال مقاتلين أطفال في صفوف جماعته. ونصت الوثيقة الصادرة من مركز القيادة والسيطرة بتاريخ 2018/6/3 إلى مسؤول شؤون الافراد بالجماعة أن السيد أرسل تعليمات بشأن وضع صغار السن في الجبهة. وأضافت الوثيقة أن الحوثي قال في تعليماته: بلَغنا حالات اغتصاب لأطفال في الجبهة وصل بعضها إلى مستوى الموت". (المصدر أونلاين - فبراير 2022)

وفي تقرير لفريق الخبراء أُشير إلى حالة واحدة تم فيها ارتكاب عنف جنسي ضد طفل خضع لتدريب عسكري في معسكرات الحوثيين. (أسوشيتد برس - يناير 2022)

# الانتهاكات ضد النساء:

تعرضت النساء للاضطهاد، يأتي في مقدمتها تراجع دورها في الحياة السياسية والعامة، إضافة إلى انتهاكات متعددة كالاعتقالات التعسفية، والتعذيب الممنهج، والإخفاء القسري، والاعتداءات الجنسية، ومنعهن من ممارسة حقوقهن، مثل التعليم والعمل.

أكثر من

**21500**

حالة انتهاك ضد المرأة خلال الفترة
سبتمبر 2015، وحتى أكتوبر 2022

وشملت الانتهاكات الاعتقال والاحتجاز التعسفي للنساء والنهب، والاعتداء الجنسي، والضرب، والتعذيب

كما شملت الانتهاكات القيود التمييزية ضد النساء التي فرضت على حرية التنقل، وفرض نمط معين من اللباس، ومنع العمل في المطاعم، واشتراط الحصول على إذن المحرم للسماح للنساء بالسفر.

يقوم المشرفون في سجون الميليشيات باغتصاب النساء المحتجزات بشكل متكرر. وكان القُصّر أيضاً ضحايا للجرائم. (البرلمان الأوروبي - سبتمبر 2021)

ورصدت رايتس رادار أكثر من 20000 حالة انتهاك ارتكبها المسلحون الحوثيون ضد المرأة اليمنية خلال الفترة سبتمبر 2015 وحتى أكتوبر 2017 فقط، موزعة بين حالات قتل وإصابة واعتداء جسدي وحالات عنف وغيرها. (رايتس رادار - مارس 2018)

كما وثقت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات 1444 واقعة انتهاك ارتكبتها الزينبيات خلال الفترة من ديسمبر 2017 وحتى أكتوبر 2022. وشملت الانتهاكات الاعتقال والاحتجاز التعسفي للنساء والنهب، والاعتداء الجنسي، والضرب، والتعذيب، وعمليات الاغتصاب في مراكز الاحتجاز السرية، كما شملت ملاحقة عدد من الناشطات اليمنيات، وكذا الاعتداء على المعتصمات في بعض المحافظات التي تسيطر عليها المليشيا. (الشبكة اليمنية للحقوق والحريات - نوفمبر 2022)

وذكر "فريق الخبراء المعني باليمن" التابع لمجلس الأمن الدولي في تقريره لعام 2023 أن النساء المحتجزات "يتعرضن للتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة... [ويتعرضن] أيضا للاعتداء الجنسي، وفي بعض الحالات يخضعن لفحوص العذرية، وكثيرا ما يُمنعن من الحصول على السلع الأساسية، بما في ذلك منتجات النظافة الصحية النسائية".

بالإضافة إلى ذلك، فرضت جماع الحوثي قيودًا على حرية التنقل والسفر، فمنذ أبريل 2022، أعاقت القيود الحوثية المشددة النساء اليمنيات من القيام بعملهن، خاصة اللواتي تتطلب منهن طبيعة عملهن السفر. وتنطبق القيود التي يفرضها شرط المحرم أيضًا على العاملات اليمنيات في المجال الإنساني اللواتي يعانين من أجل القيام بعمل ميداني، مما يؤثر بشكل مباشر على وصول اليمنيين المحتاجين إلى المساعدات، وخاصة النساء والفتيات. منظمة العفو الدولية - سبتمبر 2022.

"كانت العاملات في المجال الإغاثي، في مقدمة المتأثرين بالقيود الجديدة، ويقول أحدث تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، إن قيود الحركة كانت النمط السائد من العراقيل المبلغ عنها، خلال الربع الثالث من العام الجاري يوليو/تموز وحتى سبتمبر/أيلول، إذ سُجلت 307 حالة خلال ذات الفترة، وهو ما عزاه التقرير إلى فرض أنصار الله قيوداً على سفر العاملات في المجال الإغاثي، في داخل وإلى خارج البلاد، إلى جانب الاستمرار بالمطالبة بـ"محرم" لمرافقة اليمنية العاملة في الإغاثة عند السفر في بعثات ميدانية داخل وبين المحافظات، وكذلك خارج اليمن عبر مطار صنعاء الدولي. (دي دبليو - ديسمبر 2022)

أفادت نساء بأن القيود التي فرضتها جماعة الحوثي عليهن العديد من القيود، بما فيها الإيقاف في نقاط التفتيش عند انتقالهن للعمل من مكان إلى آخر داخل المحافظة، وتفتيش الهواتف والحواسيب المحمولة والأوراق الخاصة بالعمل، والتهديد بالاعتقال إذا لم يتركن تلك المنظمات لأنها "تروج للرذيلة"، وأكدن خضوع منازلهن للتفتيش من قبل "الزينبيات". (العربية نت - مايو 2021)

كما تتعرض طالبات الجامعات لمضايقات وتعسفات من قبل الحوثيين، حيث "وزعت المليشيا مندوبين من جهاز الأمن السياسي التابع لها على جميع معاهد اللغة الإنجليزية الكبيرة والمتقدمة والجامعات الأهلية والحكومية، وهؤلاء المندوبون يرتدون ملابس مدنية، ويتجولون بين الطلاب والطالبات ويتلصصون على أحاديثهم الخاصة، ويتفحصون وجوه بعض الطلاب بتركيز شديد". (بلقيس نت - أكتوبر )2022

كما يُمنع على الطالبات وضع مساحيق التجميل، وعدم عرض فيديو لجلسة التصوير وذكريات الدراسة وأثناء تجهيزات لحفل، وعدم إحضار مصوّرين ذكور، بالإضافة إلى الالتزام بمواصفات البالطو المعتمدة وعدم تعديلها بعد الموافقة عليها، وعدم إضافة "ربطات الخصر". (المصدر أونلاين - أبريل 2022)

أصدرت قرار بمنع النساء النادلات من العمل في مطاعم العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة الجماعة، زاعمة أنّ ذلك يعد اختلاطاً مع الرجال، رغم أنّ جميعهن يعملن في الأقسام المخصّصة للعوائل وليس للرجال فقط، كما تنفذ العناصر الحوثية بين الفينة والأخرى حملات ميدانية على المتنزهات والكافيهات بذريعة مكافحة "الاختلاط" بين الجنسين، انتهى بعضها بإغلاق المطاعم والكافيهات. (العربي الجديد - يناير 2020)

وسجلت منظمة سام  أكثر من (1352) انتهاكا ضد النساء توزعت ما بين القتل والإصابة والاعتقال والمحاكمة. من بينها أكثر من (889) امرأةً ضحية هجمات وانتهاكات جماعة الحوثي وقوات صالح، وأكثر من (314) امرأةً ضحية هجمات قوات التحالف العربي، و (22) امرأةً ضحية انتهاك القوات الحكومية، في حين سجلت المنظمة أزيد من (127) امرأةً ضحية انتهاك وهجمات جهات مختلفة من بينها قوات المجلس الانتقالي والمقاومة الوطنية، وجماعات مسلحة، وتنظيمات متطرفة، وأخرى لم يتم التوصل إلى هُوية الفاعلين فيها

# انتهاكات الحريات الدينية:

وأورد المركز الأمريكي للعدالة "ACJ" أن جماعة الحوثي قامت خلال مارس الماضي في محافظة صنعاء وعمران بالتضييق على حرية العبادة هناك عبر منع المصلين من أداء صلاة التراويح في المساجد بشكل كلي في بعضها وجزئي في الآخر. حيث قامت بتغيير بعض أئمة المساجد وفرضت أشخاص من عناصرها، والاعتداء على أئمة واختطاف آخرين، إلى جانب مضايقة المصلين أثناء صلاة التراويح برفع أصواتهم وافتراش المساجد كمجالس وسماع خطاب قائد الجماعة، كما رصد المركز حوادث مداهمات واقتحامات لبعض المساجد. (المركز الأمريكي للعدالة - مارس 2024)

**(3370)**

واقعة انتهاك طالت المساجد ودور العبادة والخطباء والأئمة والمصلين، حتى أبريل 2022

**750**

مسجدا طالتها الانتهاكات خلال الفترة 2014 2019-، توزعت بين التفجير الكلي والقصف والنهب والتحويل إلى مخازن للأسلحة

## البهائيين

**71** حالة اعتقال بينهم أطفال ونساء

**25** بهائيا حوكموا محاكمة غير عادلة صدر في بعضها أحكام بالإعدام ومصادرة الممتلكات، كما تم

**25** أسرة تم تهجيرها إلى خارج اليمن

- 9 منازل مؤسسات مملوكة للبهائيين تم نهبها

وثقت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات (3370) واقعة انتهاك طالت المساجد ودور العبادة في (14) محافظة يمنية ارتكبتها ميليشيا الحوثي، خلال الفترة من 1 يناير 2015م وحتى 30 أبريل 2022، بما فيها: (109) حالات قتل لخطباء وأئمة المساجد، ومصلين، منها (62) حالة قتل نتيجة الإطلاق المباشر، و(17) حالة قتل نتيجة القصف العشوائي و(19) حالة قتل نتيجة استخدام القوة المفرطة والضرب، و(11) حالة قتل نتيجة الطعن واستخدام السلاح الأبيض، إضافة إلى (132) حالة إصابة جسدية، كما اختطفت ميليشيات الحوثي (376) من أئمة وخطباء المساجد والمصلين، بينها (52) حالة تعرضت للتعذيب الجسدي والنفسي، منها (6) حالات تعذيب حتى الموت في المعتقلات الحوثية. (الشبكة اليمنية للحقوق والحريات - يونيو 2023).

وأشار وزير الأوقاف الدكتور أحمد عطية، في لقاء خاص مع مشروع مسام، إلى أن انتهاكات المليشيات الحوثية طالت قرابة 750 مسجدا في اليمن خلال الفترة 2014 - منتصف 2019، توزعت بين التفجير الكلي والقصف بالسلاح الثقيل والنهب لكافة محتوياته وكذلك تحويلها إلى مخازن للأسلحة ومقرات لتعاطي القات. فيما بلغ عدد المساجد التي فجرها الحوثيون 79مسجداً، والتي قصفوها بالدبابات والأسلحة الثقيلة بلغت 41، فيما اقتحموا وعبثوا بـ117 مسجداً، وحولوا 157 مسجدا إلى ثكنات عسكرية. (مشروع مسام - يوليو 2019)

وأورد المركز الأمريكي للعدالة "ACJ" أن جماعة الحوثي قامت خلال مارس 2في محافظة صنعاء وعمران بالتضييق على حرية العبادة هناك عبر منع المصلين من أداء صلاة التراويح في المساجد بشكل كلي في بعضها وجزئي في الآخر. حيث قامت بتغيير بعض أئمة المساجد وفرضت أشخاص من عناصرها، والاعتداء على أئمة واختطاف آخرين، إلى جانب مضايقة المصلين أثناء صلاة التراويح برفع أصواتهم وافتراش المساجد كمجالس وسماع خطاب قائد الجماعة، كما رصد المركز حوادث مداهمات واقتحامات لبعض المساجد. (المركز الأمريكي للعدالة - مارس 2024)

إلى ذلك، يواجه البهائيون، وهم طائفة دينية وأقلية في اليمن، اضطهادا مستمرا على يد الحوثيين وسلطات الأمر الواقع في العاصمة صنعاء ومعظم اليمن. تقول نيكو جعفرنيا، باحثة اليمن والبحرين في هيومن رايتس ووتش: إن "استهداف سلطات الحوثيين الصارخ للبهائيين على أساس معتقداتهم الدينية فحسب هو انتهاك واضح لحقوق الإنسان الخاصة بهم. وأضافت أن الحوثيين انتهكوا بشكل منهجي حقوق الأقليات في اليمن ولم يظهروا أي علامة على التراجع. (هيومن رايتس ووتش - مايو 2023)

وفي تقرير للمركز الأمريكي للعدالة (ACJ)، حول حرية الدين والأقليات في اليمن، مارس جماعة الحوثي عدة انتهاكات (خلال الفترة مارس -2014 سبتمبر 2022) ضد الطائفة البهائية منها: 71 حالة اعتقال بينهم أطفال ونساء، ومحاكمة 25 بهائيا محاكمة غير عادلة صدر في بعضها أحكام بالإعدام، ومصادرة الممتلكات، كما تم تهجير 6 أفراد و25 أسرة إلى خارج اليمن، ونهب 9 منازل ومؤسسات مملوكة للبهائيين.

لعب الخطاب الديني الذي تبثه وترعاه جماعة الحوثي دوراً محورياً في تصاعد أعمال العنف المستند على أساس الدين والعقيدة، حيث يشكل هذا الخطاب انتهاكاً صارخًا لحرية الدين والمعتقد وحقوق الإنسان، المكفولة لليمنيين بموجب المواثيق الدولية والدستور اليمني. (منظمة سام - أغسطس 2023)

# التعدي على الملكية الخاصة:

وخلال الثمان السنوات الماضية، رصد الفريق الميداني في الشبكة اليمنية للحقوق والحريات، تضرر نحو (39574) للأعيان المدنية الخاصة ومؤسسات أهلية ومحلات تجارية ومزارع منها، 18756 حالة تضرر جزئي لمنازل المواطنين، 8988 حالة تضرر كلي لمنازل المواطنين، 5874 حالة استيلاء على منازل الخصوم، 177 حالة انتهاك طالت المنشآت الصناعية 412 حالة انتهاك طالت المؤسسات الأهلية، 1517 حالة انتهاك طالت محلات تجارية، 99 حالة انتهاك طالت المجمعات السكنية ، 1514 نهب مركبة خاصة بالمواطنين، 635 حالة انتهاك طالت مزارع المواطنين،1028 حالة نهب مقتنيات. (الشبكة اليمنية للحقوق والحريات - ديسمبر 2022)

شكل يبين استهداف الملكية الخاصة في اليمن خلال عقد من انقلاب جماعة الحوثي :

**39,574**
نتهاك طال أعيان مدنية خاصة ومؤسسات أهلية ومحلات تجارية ومزارع، حتى ديسمبر 2022، منها:

**18756**
حالة تضرر جزئي لمنازل المواطنين

**8988**
حالة تضرر كلي لمنازل المواطنين

**5874**
حالة استيلاء على منازل الخصوم

**177**
حالة انتهاك طالت المنشآت الصناعية

**412**
حالة انتهاك طالت المؤسسات الأهلية

**1517**
حالة انتهاك طالت محلات تجارية

**99**
حالة انتهاك طالت المجمعات السكنية

**1514**
مركبة خاصة بالمواطنين

**635**
حالة انتهاك طالت مزارع

**1028**
حالة نهب مقتنيات

مصادرة حسابات مصرفية وممتلكات **1,223** يمنيًا من المناهضين لجماعة الحوثيين

في منتصف 2017، أنشأ المجلس السياسي الأعلى لجنة حصر واستلام ممتلكات من وصفهم بـ"الخونة"، وأمرت اللجنة في ديسمبر/كانون الأول من العام ذاته البنك المركزي في صنعاء بمصادرة الحسابات المصرفية وممتلكات 1,223 يمنيًا من المناهضين لجماعة الحوثيين. كما أنشأت المحكمة الجزائية المتخصصة نظام الحارس القضائي لإدارة الأموال والممتلكات المصادرة من المعارضين الذين فروا من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وعُيّن اللواء صالح مسفر الشاعر -الموالي للحوثيين -رئيسًا للجنة حصر واستلام ممتلكات "الخونة" ونظام الحارس القضائي. وإجمالًا، حُولت مليارات الريالات من الأموال المحجوزة والممتلكات الخاصة التي يملكها أو يديرها خصوم الحوثيين في العاصمة صنعاء إلى حساب في البنك المركزي يسمى "ممتلكات الخونة". (مركز صنعاء - أكتوبر 2020)

وفي تقرير صادر عن منظمة سام بعنوان "إقطاعية الحارس وماكينة التضليل"،، بينت المنظمة الإجراءات الحوثية المتخذة ضد شركة "الموارد للخدمات التعليمية والصحية" والتي تملك جامعة العلوم والتكنولوجيا ومستشفى العلوم كنموذج ضمن 49 حادثة استيلاء ووقائع حققت فيها المنظمة. وتقدر الشركة خسائرها المالية نتيجة لسيطرة الحارس القضائي عليها وعلى أصولها المادية والعينية بنحو (108,295,834 دولار)، وقدرت الشركة الإيرادات السنوية التي استولى عليها الحارس القضائي قياساً على العام 2019 مباشرة لسنة الاستيلاء بـ(22,592,294 دولار).

كما أوقف الحارس القضائي سداد ضرائب الأرباح وضرائب الأجور والمستحق للواجبات والرسوم الأخرى، وبلغ المال المنهوب من هذه القطاعات قياساً على المسدد في العام 2018 مبلغ (2,452,665 دولار)، وتعذر على شركة الموارد تحصيل مديونيات الجامعة ووحداتها التابعة لدى الغير بمبلغ (5,863,600.87 دولار)، وتم تحصيل ونهب جزء منها من قبل الحارس القضائي بعد الاستيلاء على الشركة، وفقا لمنظمة سام للحقوق والحريات، بحسب تقرير منظمة سام. (منظمة سام - فبراير 2022)

# آليات التحقيق الوطنية

لم تكن الآليات الوطنية بأحسن حالاً من الآليات الدولية في مواجهة كثير من الحواجز التي تمنعها عن أداء وظيفتها بمهنية واستقلالية. ومن بين هذه الآليات: «اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان» التي شكلها الرئيسُ اليمني في 2015، ومنذ تشكيلها حتى سبتمبر 2021 أصدرت اللجنة (9) تقارير.[1] تلخص حالة حقوق الإنسان في اليمن.

يعتري الكثير من القصور عمل ومخرجات اللجنة، فعوضاً عن أن مظاهر الإفلات من العقاب لا تستطيع أن تتخذ اللجنة بشأنه أية إجراءات تنفيذية، فهي إلى جانب ذلك لا تستطيع الوصول إلى المناطق الخاضعة لسلطة الحوثيين، وهي متهمة من جانبهم بأنها لا تعمل على الحياد، كما أن عملها محل نظر من مراقبين لأوضاع حقوق الإنسان. وقد وصفها تقرير المفوض السامي لحقوق الانسان بأنها» لا تتمتع بتعاون جميع الأطراف المعنية، ولا يمكن لها العمل في جميع أنحاء اليمن. وبالتالي فإنها غير قادرة على تنفيذ ولايتها وفقاً للمعايير الدولية».[2]

(1) موقع اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان.
http://www.nciye.org/

(2) الأمم المتحدة- مكتب المفوض السامي. مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان يدعو للمساءلة على الانتهاكات المرتكبة في اليمن. جنيف 25 أغسطس 2016.
https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20411&LangID=A

# جهود السلام للخروج من الأزمة:

يتطلب إحلال السلام في اليمن التزامًا جادًا من جميع الأطراف، وإرادة سياسية قوية تجترح حلولًا شاملة تتجاوز الحلول العسكرية، وتشمل الأبعاد الإنسانية والسياسية والاقتصادية، وفي مقدمة هذه الحلول تأتي:

- المفاوضات السياسية الشاملة التي يجب أن تضم جميع الأطراف اليمنية، بما في ذلك الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليًا، لضمان تمثيل جميع الأصوات وتحقيق تسوية عادلة.

- يجب على المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية، تعزيز الجهود الدبلوماسية لدفع الأطراف نحو طاولة المفاوضات. كما ينبغي أن تدعم هذه الجهود بقرارات ملزمة من مجلس الأمن تفرض وقفًا دائمًا لإطلاق النار، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية.

- على الصعيد الإنساني، يتعين تكثيف المساعدات الإنسانية والعمل على إعادة بناء البنية التحتية الأساسية، مثل المستشفيات والمدارس وشبكات المياه والكهرباء. كما يجب توفير الدعم للمنظمات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الملحة للسكان، مع التركيز الخاص على حماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، من الانتهاكات.

- اقتصاديًا، يحتاج اليمن إلى خطة شاملة لإعادة الإعمار، تشمل دعم القطاع الخاص واستعادة الخدمات الأساسية وتعزيز الحكم الرشيد، وفي هذا الإطار يمكن للدول المانحة والمنظمات الدولية لعب دور رئيسي في تقديم المساعدات المالية والتقنية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحريك عجلة الاقتصاد.

- أما فيما يتعلق بالحقوق والحريات، فإن ضمان حقوق الإنسان يجب أن يكون جزءًا أساسيًا من أي اتفاق سلام، مع ضرورة إنشاء آليات لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وإخضاعهم لمحاكمة عادلة وشفافة،، وتفعيل دور المجتمع المدني في مراقبة تنفيذ الاتفاقيات.

- إحدى الخطوات الأساسية لتحقيق السلام في اليمن هي تعزيز الحوار المجتمعي، من خلال إشراك جميع فئات المجتمع اليمني، بما في ذلك الشباب والنساء والمجتمع المدني، لضمان أن تكون الحلول المقترحة شاملة وتلبي احتياجات الجميع، بما من شأنه أن يسهم في بناء الثقة وتعزيز الوحدة الوطنية.

- من المهم كذلك دعم برامج المصالحة الوطنية التي تهدف إلى معالجة الجروح الاجتماعية والنفسية الناتجة عن الصراع، على أن تشمل هذه البرامج مبادرات للتسامح والتعايش، إلى جانب تعزيز العدالة الانتقالية لضمان محاسبة المسؤولين عن الجرائم وتعويض الضحايا.

- على الصعيد الإقليمي، يلعب التعاون بين دول الجوار دورًا حيويًا في دعم الاستقرار في اليمن، وعليه؛ ينبغي على هذه الدول تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لليمن، وأن تساهم في توفير منصة للحوار بين الأطراف اليمنية، بالإضافة إلى العمل على منع التدخلات التي تؤجج الصراع.

- وفيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، يجب التركيز على إعادة بناء الاقتصاد من خلال تطوير القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة، وتعزيز الاستثمار الأجنبي، بشكل يمكن أن يوفر فرص عمل جديدة وتساعد في تحسين مستوى المعيشة.

- يجب أن تستند كل هذه الجهود إلى إطار زمني واضح والتزام دولي لضمان تنفيذها بفعالية، ذلك أن تحقيق السلام في اليمن ليس مهمة سهلة، لكنه ضروري لبناء مستقبل آمن ومستقر للبلاد وشعبها.

# الخاتمة

بعد عشر سنوات من الحرب والمعاناة التي أثقلت كاهل المدنيين في اليمن، وقضت علي عشرات الالف من شبابهم ونساءهم ، وزرعت الخراب والدمار في كل زاوية من زوايا اليمن، بات من الضروري اليوم ان نوقف هذا الانهيار الذي بدأ في 21 سبتمبر 2014 ، فاتحا باب الشرور علي كل يمني ، فالجميع تأثرت حياتهم بصورة كليه او جزئية ، وآن الأوان لرفع الصوت عاليا لوقف هذا الانهيار بوقف الحرب ، مستشعرين حجم الألم الذي يعانيه المجتمع اليمني .

عقد كامل من الانهيار لم تترك سوى الخراب والدمار، وخنقت حياة الملايين الذين يكابدون من أجل البقاء. إن استمرار هذه المعاناة لن يؤدي إلا إلى مزيد من الفقدان والتشظي، مما يستوجب علينا الارتقاء فوق الأنانية السياسية والمصالح الضيقة، والاتجاه نحو عدالة انتقالية تلتئم بها جروح الوطن، وتضمن محاسبة المجرمين وترسيخ أسس بناء مؤسسات وطنية قائمة على الديمقراطية والمشاركة الحقيقية. كما يجب على المجتمع الدولي أن يتعامل بجدية مع الأزمة اليمنية، بعيداً عن حسابات الربح والخسارة، فجزء كبير من هذه المأساة الإنسانية له أبعاد خارجية لا يمكن تجاهلها.

SAM
Rights & Liberties

# عقد من الانهيار

تقرير حقوقي يرصد 10 سنوات من انقلاب الحوثي على السلطة 2014 – 2024

SEP 2024

info@samrl.org

www.samrl.org